# التقديـــــــم

يسعدني تقديم تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠٠٧ والذي يصدر **للعام الرابع** علـى التوالي كخطوة هامة من خطوات الالتزام السياسي البيئي لحكومة جمهورية مصر العربية ، يأتي ذلك فـي إطار حرص القيادة السياسية في مصر على إدخال البعد البيئي في كافة المجالات لتحقيق التنمية المستدامة ، اقتناعاً بأن الحفاظ على البيئة **أصبح أمراً ضرورياً لحماية صحة الشعب** وزيادة الإنتاج عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد .

ولقد منح السيد رئيس الجمهورية اهتماماً واضحاً لقضية حماية البيئة بدءاً مما ورد في خطاب سيادته فـي افتتاح دورة مجلس الشعب **من أن الحفاظ على البيئة ضرورة لازمة لا ضرباً من الرفاهية أو ترفاً ، وإنمـا أصبح قضية تتوقف عليها قدرة الإنسان المصري على التمتع بحياة آمنة وصحة جيدة تتيح له أن ينتـج ويبدع ، إلى أن توج سيادته دعمه لقضية البيئة بطلبه إلى مجلس الشعب تعديل العديد من مواد الدسـتور المصري على أن يتضمن الدستور المعدل مادة تنص على حماية البيئة** .

ولقد صدر الدستور المعدل عام ( ٢٠٠٧ ) - بعد أن وافق عليه مجلس الشعب في استفتاء شعبي متـضمناً المادة ٥٩ التي تنص على " **حماية البيئة واجب وطني ، وينظم القانون التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة الصالحـة** " .

إن النص في **الدستور المصري** على أن حماية البيئة واجب وطني سوف يؤدي دون شك إلى دفع كافة جهود الدولة متمثلة في الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وصولاً إلى البيئة الصالحة للحياة الكريمة للإنسان المصري .

**يصدر** هذا التقرير إعمالاً لما ورد بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة والذي ينص في الفصل الثاني منه على **إعداد تقرير سنوي عن الوضع البيئي يقدم إلى السيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء**، وتودع نسخة منه في مجلس الشعب.

ويأتي هذا التقرير كثمرة لجهود العديد من الخبراء المتخصصين والمهتمين بشئون البيئة في مصر، وكـذا الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية الذين تعاونوا جميعاً في إعداد التقرير مع وزير الدولة لشئون البيئة وجهاز شئون البيئة الذي يتبعه.

لقد ركز تقرير عام ٢٠٠٧ على **التنوع البيولوجي** وما أولته مصر من أهمية إرساء نظام وتشريع لحمايـة التراث الطبيعي ، حيث أصبحت المحميات الطبيعية في مصـر ٢٧ محمية تعـادل ما يقرب من ١٥ % من مساحة الجمهورية ، وتهدف عمليات الصون لتحقيق هدف الأمم المتحدة في الألفية الثالثة وهو الإقلال مـن معدل فقد التنوع البيولوجي بحلول عام ٢٠١٠ .

كما أبرز انضمام مصر إلى **الاتفاقيات الدولية** المعنية بالتنوع البيولوجي وما نفذته في إطـار إسـتراتيجية وطنية وخطة عمل قومية في هذا المجال .

وقد احتلت قضايا الحفاظ على صحة المواطنين ومعيشتهم صدارة الأولويات التي تنفذها الحكومـة خاصـة تأثيرات ازدياد عدد السكان - زيادة عدد المنشآت الصناعية - ازدياد أعداد المركبات مما يؤدي إلى زيـادة الإنبعاثات الملوثة للهواء حيث اتخذت الحكومة سياسة التحكم في ملوثات **الهواء** وتطوير إستراتيجية خفض مستوى الإنبعاثات، وتشير المؤشرات العلمية إلى تحسن ملحوظ في **قضية تلوث الهواء** .

وأبرز التقرير جهود الوزارة للحد من ارتفاع مستويات **الضوضاء** في المدن الكبرى وعواصم المحافظات ، نتيجة للزيادة السكانية والأنشطة المصاحبة ، وتعتمد هذه الجهود على أجهزة الرصد الحديثة والتحليل العلمي لها وما يصاحبها من توعية للمواطنين .

ويستعرض التقرير تأثيرات **التغيرات المناخية** ولاسيما الزيادات المسجلة في ارتفاع درجـات الحـرارة ، وارتفاع مستوى سطح البحر ، والجهود المبذولة في مجال التخفيف من الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتأقلم مع ظاهرة التغيرات المناخية .

وقد أشار التقرير إلى التأثيرات الضارة بطبقة **الأوزون** وما تطلبه من مراقبة معدلات الاسـتهلاك للمـواد المستنفذة لطبقة الأوزون ، ومدى التزام مصر بأحكام **بروتوكول مونتريال** والجهود المبذولة لتقليل الآثـار السلبية من خلال البرنامج المصري لحماية طبقة الأوزون وبالتعاون مع جميع دول العالم .

وفي إطار الحفاظ على نوعية **المياه العذبة والبحيرات** في مصر تضمن التقرير أساليب تطبيق نظم وبرامج الإدارة المتكاملة لها مع الاهتمام بنوعية المياه والمحافظة عليها من التلوث مع التركيز على رفع مـستوى الوعي لدى المواطنين ووضع برامج الإصحاح للبيئة المائية لوقف مصادر الصرف الصناعي علـى نهـر النيل، بالإضافة إلى برامج إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في إقامة الغابات الشجرية .

وقد راعى التقرير إبراز ما أشارت إليه تقارير الأمم المتحدة من مصادر **تلوث البيئة البحريـة وتـدهور المنطقة الساحلية** وأسبابها وما يتطلبه من إجراءات للحد من هذا التلوث والحفاظ على نظافة البيئة البحريـة والساحلية .

وقد وجد **نظام التشجير والغابات والأحزمة والمسطحات الخضراء** اهتماماً في جميع محافظات الجمهوريـة بهدف حفظ التوازن البيئي وحماية البيئة لتقليل الآثار السلبية للتلوث .

وكذلك تضمن التقرير **التطوير البيئي للمناطق العشوائية** وإلقاء الضوء على أهداف الارتقاء بهذه المناطـق في إطار اللامركزية وبرامج تحقيق التنمية المستدامة .

وقد أشار التقرير إلى قطاع **الطاقة** في مصر ومصادرها المختلفة وما تطلبه من طرح بـدائل إسـتراتيجية **كالطاقة الجديدة والمتجددة** واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتحسين كفاءة الطاقة فـي قطاعـات الإنتـاج والاستهلاك لتحسين نوعية الهواء والحد من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري المسببة لظاهرة التغـيرات المناخية .

وتضمن التقرير أيضاً نظم إدارة **المخلفات الصلبة** وإدارة **المواد والنفايات الخطرة** في إطار منظومة متكاملة ومترابطة مع استخدام الوسائل المناسبة والملائمة وفي حدود الموارد المتاحة ووفقاً للطرق العلمية الآمنة مع بناء قاعدة بيانات عن مصادرها وكمياتها ونوعياتها بهدف التخطيط السليم لوضع نظام إدارة متكاملة لها .

إن وزارة الدولة لشئون البيئة تنهج أسلوب تكامل العمل البيئي لتحقيق التـوازن بيـن متطلبـات التنميـة والاستخدام الرشيد **للموارد والثروات الطبيعية** بالتعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات في مصر حفاظاً على البيئة وصحة المواطن المصري وحقوق الأجيال القادمة في الموارد والثروات الطبيعية .

وتأمل الوزارة في تحقيق تحسن وتطور ملحوظ في العمل البيئي في كل عام وتلافي أوجـه القـصور أولاً بأول .

وأملي أن ينقل هذا التقرير وضع حالة البيئة المصرية وما طرأ عليها من تحسن وتطور خلال عام ٢٠٠٧ .

**وزير الدولة لشئون البيئة**

**مهندس / ماجد جورج إلياس**